الأمم المتحدة

A/62/71–E/2007/46

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 April 2007
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

البنـــــود ٥٠ و ٥٤ (أ) و ٥٤ (ب) و ٥٤ (ج) و ٥٥ و ٥٨ (أ) و ٦٤ (أ) و ١١٩ من القائمة الأولية*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية؛ النظام المالي الدولي والتنمية؛ أزمة الديون الخارجية والتنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

العولمة والاعتماد المتبادل: العولمة والاعتماد المتبادل

التنمية الاجتماعية: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نيويورك، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

* A/62/50.

* E/2007/100.

130407 130407 07-29919 (A)

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم وثيقة تتضمن موجزا لمداولات المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان المتوسطة الدخل الذي عقد في مدريد يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ (انظر المرفق). ونظم هذا المؤتمر وزارة الخارجية والتعاون في إسبانيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وشارك فيه أكثر من ٩٠ وفدا، كان من بينهم ٥١ وفدا من بلدان متوسطة الدخل، فضلا عن ممثلين لبلدان متقدمة النمو ومنظمات دولية ومؤسسات مالية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الوثيقة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي حالة الجمعية العامة، أرجو تعميم هذه الوثيقة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية والستين، في إطار البنود ٥٠؛ و ٥٤ (أ) و (ب) و (ج)؛ و ٥٥؛ و ٥٨ (أ)؛ و ٦٤ (أ)؛ و ١١٩.

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أرجو تعميم هذه الوثيقة ومرفقها في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وأيضا في الدورة الموضوعية المقبلة للمجلس، التي ستعقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، في إطار البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) خوان أنطونيو **يانييز – بارنويفو**

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

موجز مداولات المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان ذات الدخل المتوسط

عقد في مدريد يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالبلدان المتوسطة الدخل، الذي نظمته وزارة الخارجية والتعاون في إسبانيا وشاركت في رعايته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وشارك في هذا الاجتماع أكثر من ٩٠ وفدا، من بينها ٥١ وفدا قادما من بلدان متوسطة الدخل، وممثلون لبلدان متقدمة النمو ومنظمات دولية ومؤسسات مالية.

الجلسة الافتتاحية

افتتح المؤتمر ميغيل أنخيل موراتينوس، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، الذي رحب بالوفود وشكر حضورها المؤتمر. وقدم الوزير عرضا عن التقدم المحرز في التعاون الإسباني في السنوات الأخيرة، وأبرز التزام إسبانيا، مع باقي المجتمع الدولي، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، شدد على الدفعة الكمية والنوعية التي عرفها التعاون الإسباني، والتي من شأنها أن تجعل المساعدة الإنمائية الرسمية بنهاية عام ٢٠٠٨ تصل إلى نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر، أشار الوزير إلى أنه إن كان المجتمع الدولي قد توصل إلى تحديد جدول أعمال لدفع عجلة التقدم في أكثر البلدان فقرا، فإنه لم يحرز تقدما مماثلا في حالة التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. ولكن هناك أسبابا كثيرة تدعو المجتمع الدولي إلى محاولة تصحيح هذا الاختلال بدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، وذلك ليس فقط بسبب أهمية البلدان المندرجة في هذه الفئة، بل أيضا بسبب الآثار الإيجابية التي قد تكون لتنمية هذه البلدان على النظام الدولي بأكمله. وأشار إلى أن هدف المؤتمر هو مواجهة هذا التحدي بطريقة متضافرة، بالتعمق في الأسباب الداعية إلى إقامة التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل وفي مضمونه والسبل الممكنة لتنفيذه.

وشدد خوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على أن التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل يجد أول مبرر له في الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الفقر، وذلك باعتبار أن نسبة كبيرة من سكان العالم الفقراء تقيم في هذه البلدان. وإلى جانب هذا السبب، يمكن أيضا تبرير إقامة التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل بهدف تحسين إمكانيات دمج هذه البلدان في الأسواق الدولية بشكل أكمل وأكثر

فائدة، نظرا للمساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه البلدان في المنافع العامة العالمية والإقليمية، ولما يمكن أن ينجم عن تنميتها من حفز ديناميكي لمحيطها الإقليمي، ولضرورة إنشاء نظام تعاون دولي ذي حوافز متلائمة مع هدف التنمية. ووفقا لما جاء في التقرير الذي أعد من أجل المؤتمر، رأى وكيل الأمين العام أن هناك ثلاثة مجالات محورية للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وبوجه خاص، يتمثل الهدف الأول في أن تنشئ البلدان المتوسطة الدخل إطارا مؤسسيا ذا كفاءة ومصداقية من أجل معالجة التصدعات القائمة في مجتمعاتها، وهذا يقتضي تزويد الحكومات بموارد كافية للاضطلاع بسياسات عامة تحقيقا لهذا الغرض. وفي المقام الثاني، من الضروري تحسين مستويات الاستقرار المالي للبلدان، وهو ما يقتضي أن يتوافر للبلدان المتوسطة الدخل مجال لتنفيذ سياسات اقتصاد كلي مناوئة للتقلبات الدورية، في الوقت الذي تتطور فيه النظم المالية الوطنية وتجرى إصلاحات في النظام الدولي ليصبح أكثر فعالية في تفادي الأزمات. وأخيرا، من الضروري تمكين البلدان المتوسطة الدخل من تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل، مما يقتضي تعزيز التخصص في الإنتاج في قطاعات ديناميكية، ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عاليين. ولدفع هذه العملية، من المهم إحراز تقدم في جولة الدوحة التجارية، من خلال وضع حد للتدابير المشوهة للتجارة.

وألمح رودريغو دي راتو، المدير العام لصندوق النقد الدولي، إلى الجهود التي يبذلها الصندوق لتنفيذ سياسات تعود بالفائدة على البلدان المتوسطة الدخل. وأبرز أن هذه البلدان حققت في السنوات الأربع الأخيرة نموا زاد بنسبة ٥٠ في المائة عما حققته في العقد السابق، وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة انفتاحها التجاري ولقدرتها على جلب رأس المال الخاص. غير أن التحدي المطروح لا يزال إحراز تقدم سريع في الحد من الفقر. ورأى السيد دي راتو أنه، وفقا لدراسة حديثة أجرتها منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية، يسفر تحرير التجارة والسياسات التعليمية عن آثار إيجابية في النمو، مما يشير إلى مجالي عمل بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا السياق، شدد على أهمية إحراز تقدم في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التجارة، في إطار جولة الدوحة. وشدد أيضا على أهمية تعزيز أسواق رؤوس الأموال، مما يستتبع وضع قواعد جديدة، رغم أن ذلك ينطوي أيضا في بعض الحالات على مواطن ضعف جديدة. وبغية التقليل من هذه الأخيرة، هناك حاجة إلى سياسات اقتصاد كلي رشيدة وأطر مؤسسية ذات مصداقية. وسيدعم صندوق النقد الدولي تلك العمليات، وإن كان لا يؤيد عمليات الإنقاذ من المآزق المالية التي من شأنها أن تخلق مخاطر معنوية. وأخيرا، ذكر السياسات التي نفذها الصندوق، وعادت بالفائدة على البلدان المتوسطة الدخل، ومن بينها ما يلي: '١' الرصد المستمر للاقتصادات الوطنية وللنظام المالي الدولي؛ و '٢' تنقيح وسائل التنبؤ بالأزمات، بإنشاء مرافق مالية جديدة؛ و '٣' إصلاح هيكل إدارة صندوق

النقد الدولي لإعطاء المزيد من الوزن للبلدان المتوسطة الدخل من قبيل تركيا والصين والمكسيك.

وأشار سوباتشي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إلى التباين بين البلدان المتوسطة الدخل، مما يتطلب تقسيم هذه المجموعة من البلدان إلى مجموعات فرعية أكثر تجانسا. وفي هذا الصدد، حدد الأونكتاد خمس فئات عريضة من البلدان المتوسطة الدخل. تتألف الفئة الأولى من مجموعة بلدان حديثة العهد بالتصنيع، من قبيل تايوان (المقاطعة الصينية) وسنغافورة وكوريا، التي بلغت مستوى عاليا من النضج الصناعي من خلال التراكم السريع لرأس المال، وزيادة العمالة الصناعية، ونمو الإنتاج والصادرات. وتشمل الفئة الثانية بلدان حديثة العهد بالتصنيع، من قبيل تايلند وماليزيا، انتقلت من عمليات إنتاج قائمة على كثافة الموارد والعمل إلى تخصص قائم على منتجات ذات محتوى تكنولوجي متوسط ومرتفع وقيمة مضافة عالية. وتوجد في الفئة الثالثة بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والمكسيك وموريشيوس، وهي بلدان أحرزت تقدما، من إنتاج السلع الأساسية الأولية إلى إنتاج سلع تتطلب كثافة في العمل، محققة بذلك زيادة في فرص العمل وصادرات من السلع المصنعة. وتشمل الفئة الرابعة بلدانا حققت مستوى معينا من التصنيع، ولكنها لا تزال غير قادرة على الحفاظ على عملية تصنيع ديناميكية، ومن بينها بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأخيرا، تدخل في الفئة الخامسة بلدان مثل أنغولا وبوليفيا وسري لانكا وغواتيمالا، التي لا تزال تعتمد في نموها على استغلال الموارد الطبيعية، والمشاكل التي تواجهها لا تختلف كثيرا عن مشاكل أقل البلدان نموا. ومن ناحية أخرى، أشار إلى أنه في إطار تصميم الاستراتيجيات الإنمائية، يقوم الأونكتاد بعمل مشترك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية من أجل دعم تقدم البلدان ذات الدخل المنخفض، والدخل المتوسط المنخفض، أساسا في أفريقيا، من خلال المساعدة في مجال التجارة، إضافة إلى النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بواسطة برنامج المشاريع التكنولوجية (إمبريتيك).

وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية، شرع المؤتمر في النظر في أربعة مواضيع رئيسية على النحو التالي:

- الجلسة الأولى: التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل: دور المانحين والمنظمات الدولية. الميسر: السيد فرانسيسكو إ. لاينيز، وزير خارجية جمهورية السلفادور.

عرض الموضوع: السيد إنريكي إغليسياس، الأمين العام للأمانة العامة الإيبيرية الأمريكية؛ السيد فيكتور مانويل باربوسا، وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية، الرأس الأخضر.

- الجلسة الثانية: الاستقرار المالي في البلدان المتوسطة الدخل.

الميسر: السيد دافيد فيغارا، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وزارة الاقتصاد والمالية، إسبانيا.

عرض الموضوع: السيد شالونغفوب سوسانغكارن، رئيس معهد تايلاند لبحوث التنمية.

- الجلسة الثالثة: المشاركة التجارية للبلدان المتوسطة الدخل ومزاياها التنافسية.

الميسر: السيد جون بينغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، غابون.

عرض الموضوع: السيد منير أكرم، السفير، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك؛ السيد كيفن كاساس، النائب الثاني لرئيس الجمهورية ووزير التخطيط، كوستاريكا.

- الجلسة الرابعة: التماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي.

الميسرة: السيدة ليري باخين إيراولا، وزيرة الدولة للتعاون الدولي، إسبانيا.

عرض الموضوع: السيد فرانسوا بورغينيون، كبير الخبراء الاقتصاديين والنائب الأقدم لرئيس البنك الدولي لشؤون التنمية؛ السيد ريتشارد مانينغ، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ السيد جواو كرافينيو، وزير الدولة للخارجية والتعاون، البرتغال.

وفي كل من الجلسات دار نقاش حافل انطلاقا من البيانات التمهيدية. وفيما يلي موجز لأبرز ما قدم من مساهمات في هذه المناقشات، بحسب الموضوع الذي تناولته.

التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل: ورقة الجهات المانحة والمنظمات الدولية

فيما يلي المساهمات الرئيسية بشأن هذه المسألة:

(١) تكررت الإشارة إلى التباين الواضح في مجموعة البلدان التي تشكل فئة البلدان المتوسطة الدخل، مما يشير إلى ضرورة تحديد مجموعات فرعية أكثر تجانسا يمكنها أن تسهل على الجهات المانحة وضع سياساتها.

(٢) فضلا عن التباين المشار إليه، تتفق وفود عديدة على أنه ينبغي اعتماد نهج محدد خاص بالبلدان المتوسطة الدخل، بالنظر إلى أن ظروفها واحتياجاتها لا تماثل ظروف واحتياجات البلدان الأشد فقرا. وفي هذا الصدد جرى التنويه مجددا بالطابع الملائم للمؤتمر.

(٣) في تصنيف هذه البلدان وكذلك في تحديد النهج الذي ينبغي للجهات المانحة اتباعه معها، اعتُبر أنه ينبغي القيام، بالإضافة إلى معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بإدراج متغيرات أخرى مثل تلك المتعلقة بالجهود التي يبذلها كل بلد من أجل إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو إنجازاته في مجال الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، أو مساهمته في الحفاظ على البيئة والسلام العالمي، أو إدارته لموارد العون على نحو يتسم بالشفافية والفعالية.

(٤) أعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لأهمية المشاكل الأساسية الثلاث المذكورة في التقرير الذي أعد من أجل المؤتمر، الذي يشير إلى نقاط الضعف الأساسية الثلاث التي تعاني منها البلدان المتوسطة الدخل (وهي الضعف الاجتماعي والمؤسسي، والضعف المالي، وضعف الإنتاج).

(٥) استنادا إلى الاتفاق المعرب عنه إزاء هذه النقاط الأساسية الثلاث، اعتُبر أنه ينبغي النظر أيضا في الأثر الذي تحدثه ضغوط الهجرة على البلدان المتوسطة الدخل والآثار الناجمة عن ذلك من قبيل فقدان رأس المال البشري وتلقي التحويلات.

(٦) أعرب عن الرأي بضرورة توجيه التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل صوب زيادة هامش الاستقلالية (حيز السياسات العامة) للبلدان فيما يتعلق بقيامها بتصميم استراتيجياتها الإنمائية الخاصة وتنفيذها. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على ضرورة التخفيض إلى الحد الأدنى من ممارسة ربط سياسات التعاون بشروط، ودعم عمليات تولي البلدان المتلقية للعون لزمام التنمية.

(٧) أكدت وفود متعددة على أن من الملائم إقامة التعاون على أساس حوار أفضل وأكثر توازنا بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية للعون، مع إحراز تقدم في تحقيق المبادئ التي حددها مؤتمر باريس من أجل قيام تعاون فعال (الملكية، والمواءمة، والمساءلة المتبادلة، والإدارة القائمة على النتائج).

(٨) بالنظر إلى التنمية المرتفعة نسبيا للبلدان المتوسطة الدخل، اعتُبر أن مما يتسم بأهمية ملحوظة بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان الدفع قدما بوضع صيغ للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بحيث يتم إشراك البلدان أنفسها في تصميم إجراءات التعاون وتنفيذها، وذلك بالاستناد إلى الدعم الذي يمثله التعاون الأفقي والثلاثي الطرف.

(٩) رغم أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل أهدافا لا يمكن النكوص عنها، شددت وفود متعددة على إمكانية إحراز تقدم في البلدان المتوسطة الدخل صوب تحقيق أهداف أكثر طموحا من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بإدراج غير ذلك من التطلعات الاجتماعية والتطلعات المتعلقة بالتقدم الاقتصادي لتلك البلدان. وفي هذا الصدد اعتُبر أن من الملائم وضع بارامترات جديدة لقياس جهد هذه البلدان.

(١٠) اعتُبر أنه ينبغي بذل جهد لتكييف أدوات التعاون مع ظروف البلدان المتوسطة الدخل. ولا يبدو أن الصيغ من قبيل ''استراتيجيات الحد من الفقر'' هي الأكثر ملائمة، فالحجم الصغير نسبيا للعون المقدم لهذه البلدان والقدرة المؤسسية الكبيرة فيها قد يشيران إلى عدم ملاءمة اللجوء إلى صيغ تنطوي على هذا القدر من التدخل. ومع ذلك، من الملائم إدراج العون في استراتيجيات التنمية الوطنية التي تصممها البلدان المتلقية أنفسها.

(١١) فيما يتعلق بدور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وردت الإشارة إلى الأعمال التالية التي يتعين القيام بها في البلدان المتوسطة الدخل: '١' تقديم الدعم فيما يتعلق بوصول البلدان إلى أسواق رأس المال؛ '٢' تقديم الدعم لتنمية الأسواق المالية المحلية؛ '٣' تنفيذ تدابير من أجل تعزيز القطاع الخاص؛ '٤' تقديم الدعم لإجراءات تحسين الهياكل الأساسية؛ '٥' تقديم الدعم المالي للحكومات المحلية – تقديم قروض مباشرة للهيئات المحلية تحت إشراف الحكومة المركزية؛ '٦' التشجيع على الممارسات الجيدة سعيا إلى تحقيق المزيد من الفعالية في الإنفاق الاجتماعي؛ '٧' تقديم الدعم لأنشطة تشجيع الابتكارات التكنولوجية؛ '٨' إضفاء الطابع الديمقراطي على الائتمان. وفي هذا السياق، أُعرب عن الإشادة بالجهود التي يبذلها البنك الدولي لوضع استراتيجية وأدوات محددة فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل؛ واعتُبر أن من المهم جدا مراجعة معايير إدارة المصارف الإنمائية حتى يتسنى لها تحمل أخطار أكبر والحفز على مزيد من التعاون التقني.

الاستقرار المالي في البلدان المتوسطة الدخل

فيما يتعلق بالنقاش بشأن الاستقرار المالي، جرى اقتراح الأفكار التالية:

(١) جرى التشديد على ضرورة تعزيز دخول البلدان المتوسطة الدخل بقدر أكبر وأكثر استقرارا إلى الأسواق المالية الدولية. ورغم تقبل فكرة وجود ظروف مؤاتية أكثر حاليا في أسواق رأس المال، أُعرب عن الرأي بأن هذه الظروف لا تعود بالفائدة على جميع البلدان ولا يمكن أن تعتبر ظروفا دائمة. واعتُبر أن تقلبات رأس المال لا تزال قائمة وأن خطر الأزمات المحتملة لا يزال ماثلا.

(٢) أُعرب عن الاتفاق على أن أسواق رأس المال تنحو إلى تعزيز نزوع سياسات الاقتصاد الكلي إلى مؤاتاة التقلبات الدورية. وهو ما يؤثر بصفة خاصة على البلدان المتوسطة الدخل التي تكثر فيما بينها البلدان المندمجة في أسواق رأس المال بيد أنها تعاني من ضعف الأطر التنظيمية، وهشاشة المؤسسات، وضعف العملات. ولهذا السبب اعتُبر أن من الضروري توسيع هوامش البلدان لوضع سياسة اقتصاد كلي مناوئة للتقلبات الدورية. ويشمل ذلك وجود بدائل في مجالات السياسات المتعلقة بأسعار الصرف، والسياسات النقدية، والسياسات المالية.

(٣) اعتُبر أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه قيودا تفرضها المواءمة الصعبة بين الأهداف من قبيل استقرار أسعار الصرف والحراك الدولي الكامل لرؤوس الأموال واستقلال السياسات النقدية (أي ما يسمى بالثالوث المستحيل). واعتُبر أنه، بغية التصدي لعدم التواؤم هذا، وتهيئة مجال أوسع للإجراءات المناوئة للتقلبات الدورية، قد يكون من المعقول أحيانا اللجوء إلى وضع ضوابط معينة على تحركات رأس المال.

(٤) بغية توفير هامش من الاستقلالية للبلدان، اعتُبر أيضا أن من الضروري إنشاء أسواق مالية وطنية فعالة وذات قدرة استيعابية كبيرة. ويتطلب إنشاء هذه الأسواق إضفاء الديمقراطية على الائتمان، وذلك من خلال تحسين فرص وصول الأشخاص إلى المصارف، وتحسين فعالية الوساطات المالية، وإنشاء إطار تنظيمي ملائم مؤاتٍ لعمل المؤسسات المولدة للأسواق (منشئات الأسواق)، مثل صناديق المعاشات التقاعدية أو صناديق الاستثمارات العقارية.

(٥) اعتُبر أنه، في إطار يتسم بالانفتاح المتزايد، من الضروري تحسين المعلومات المالية حتى يتسنى وضع استجابات فعالة على صعيد السياسات الاقتصادية؛ ويتعين أيضا الإبقاء على مناخ سياسات اقتصاد كلي يتسم بالصحة في البلدان.

(٦) تدل التجربة الدولية، لا سيما الحالة الآسيوية، على الأهمية التي اكتسبها التعاون الإقليمي في مجال الاقتصاد الكلي، والمجال المالي، ومجال المساعدة التقنية، وذلك لإتاحة هوامش استقلالية كبيرة للبلدان في تصميم سياساتها ولزيادة مستويات أمنها إزاء تقلبات الأسواق.

(٧) شددت وفود متعددة على ضرورة مطالبة المؤسسات المالية الدولية بتحمل مسؤولية أكبر في أنشطتها المتعلقة بتقديم المساعدة والتمويل إلى تلك البلدان. وإذا كان يتعين على البلدان اتخاذ إجراءات لتحسين سياساتها، فإن المؤسسات بدورها عليها إدخال إصلاحات وتغيير ممارساتها مقارنة بالماضي.

(٨) في هذا السياق، اعتُبر أنه ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف القيام بمراجعة معايير تقديم القروض الميسرة بغية تيسير انتقال البلدان التي هي في مرحلة الدخل المتوسط – المنخفض إلى مرحلة الدخل المتوسط – العالي، من جملة البلدان المتوسطة الدخل.

(٩) أخيرا، اعتُبر أنه ينبغي أن يُدعى إلى عقد مؤتمر لمناقشة مسألة التقلبات المالية في البلدان المتوسطة الدخل، وآثارها على عدم الاستقرار في النمو، والتدابير اللازم اتخاذها للحد منها.

المشاركة التجارية للبلدان المتوسطة الدخل ومزاياها التنافسية

فيما يتعلق بالمشاركة التنافسية للبلدان، أُعرب عن الآراء التالية:

(١) جرى التشديد على أن أحد المجالات التي يظهر فيها التباين بين البلدان المتوسطة الدخل يتمثل في ظروف وصولها إلى الأسواق الدولية. وفي هذا الصدد، اعتُبر أنه ينبغي التمييز بين الاقتصادات الكبيرة، والبلدان التي تحوز على قدر وافر من الموارد القيمة، والبلدان التي تفتقر إلى أسباب المشاركة الدولية. ففي كل مجموعة من هذه المجموعات تختلف المشاكل والاحتياجات.

(٢) اعتُبر أنه، بالنسبة لجميع البلدان المتوسطة الدخل، لا بد من إحراز تقدم في جولة مفاوضات الدوحة. وهو ما يقتضي إحراز تقدم فيما يلي: '١' خفض الإعانات الزراعية وإلغاء دعم الصادرات (بأي صيغة كانت)؛ '٢' إزالة الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على الصناعات التحويلية ذات القيمة التصديرية للبلدان المتوسطة الدخل؛ '٣' ضرورة وضع حد لظاهرة النزعة الحمائية الجديدة ولوجود حواجز التعرفة الجمركية.

(٣) على نحو مماثل، اعتُبر أن من الضروري مراجعة كل من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، بحيث لا يعيقان الاستغلال الأكبر للفرص التي يتيحها الاستثمار الخارجي وانتشار المعارف من أجل وضع استراتيجية صناعية في البلدان المتوسطة الدخل.

(٤) في السياق التجاري، اعتُبر أيضا أنه ينبغي إحراز تقدم صوب وضع تعريف أكثر دقة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. ويشمل ذلك النظر نظرة أوسع في ظروف البلدان، بما يراعي أوجه الضعف الإنتاجية لديها.

(٥) تتمثل مواضيع الاهتمام الأخرى، المتصلة أيضا بالمفاوضات التجارية، فيما يلي: '١' ضرورة دعم تنمية القدرات التقنية والمؤسسية في البلدان النامية، التي يمكن

الاستفادة من آلية ''المساعدة من أجل التجارة'' في تحقيقها؛ '٢' وضع آلية فعالة لتثبيت استقرار أسعار السلع الأساسية.

(٦) سعيا إلى تنمية القدرات التنافسية، اعتُبر أن من الضروري إحداث تغير إنتاجي وتكنولوجي في البلدان المتوسطة الدخل، بحيث يتسنى للبلدان الانتقال إلى تخصصات أكثر دينامية وذات قدرة أكبر على زيادة القدرات التكنولوجية. وفي هذا الصدد، يجب أن يتوفر للبلدان المتوسطة الدخل مجال لانتهاج سياسات موجهة صوب حفز الصناعة الوطنية.

(٧) بغية حفز التغير في الإنتاج وتحسين القدرات التنافسية للبلدان المتوسطة الدخل، اعتُبر أن من الضروري دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحسين الهياكل الأساسية، وهو مجال يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف توفير الدعم فيه. وعلى النحو نفسه، من الضروري تعزيز الأنظمة الوطنية للعلم والتكنولوجيا في البلدان المتوسطة الدخل ودعم جهودها لتضييق الفجوة الرقمية. وفي هذا الشأن، بوسع المؤسسات المتعددة الأطراف، المالية منها وغير المالية، فضلا عن الجهات المانحة أنفسها، أن تقوم بعمل داعم مفيد.

(٨) أُشير أيضا إلى كون البلدان المتوسطة الدخل المصدر الأساسي للهجرة الدولية بوصفه خاصية هامة من خصائصها في مجال المشاركة التجارية. وفي هذا الصدد، اعتُبر أنه ينبغي إحراز تقدم صوب تنظيم ظاهرة الهجرة بما يمكن من الاستغلال الأمثل للإمكانات الإيجابية (والقضاء على السلبية منها) التي تنطوي عليها الهجرة، بالنسبة للمهاجرين أنفسهم ولبلدانهم الأصلية.

(٩) على نحو مماثل اعتُبر أنه ينبغي أن تتعاون المؤسسات المالية للبلدان المتقدمة النمو من أجل تخفيض تكاليف معاملات إرسال التحويلات المالية؛ وينبغي للبلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء أن تساهم في تهيئة الظروف المؤاتية لاستخدام مدخرات المهاجرين بأكبر قدر ممكن من الفائدة.

التماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي

من أبرز الآراء التي أُعرب عنها فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي ما يلي:

(١) اعتُبرت الحاجة إلى إنشاء مؤسسات ذات كفاءة ومصداقية قادرة على القيام بعمل جماعي من نوعية جيدة إحدى أخطر المشكلات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورغم أن الدعم المتمثل في المساعدة الدولية قد يكون مفيدا في بلوغ تلك الغاية،

فمن الضروري أن يكون مفهوما أن هذه العملية تستلزم وقتا وأنها لا بد أن تنبع أساسا من البلدان نفسها.

(٢) لأسباب أخلاقية ترتبط بالاعتراف بحقوق الأفراد، ولأغراض إنشاء المؤسسات والحد من العنف وانعدام الأمن، عُدَّ من الضروري السعي في البلدان المتوسطة الدخل إلى تخفيض مستويات عدم المساواة المرتفعة ومكافحة الفقر.

(٣) وللمضي قُدما في هذه العملية، ارتئي أن من الضروري البدء في تطبيق سياسة لتوزيع الدخل أكثر إيجابية تعزز إمكانية حصول السكان المحرومين على خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتعزز إقامة شبكات اجتماعية توفر الحماية للسكان الأكثر فقرا.

(٤) ولإحراز تقدم صوب إنجاز هذه المهام، لا بد من وجود نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والإنصاف، قادر على تزويد الدولة بالموارد الكافية وعلى مكافحة التهرب الضريبي. وفي هذا السياق، من الضروري أن تكتسب الضرائب المفروضة من جانب الدولة صفة الشرعية في أعين دافعيها وهو الأمر الذي يستلزم تعزيز عمليات مساءلة القائمين على المؤسسات العامة أمام المواطن.

(٥) ورغم أن مهمة إرساء مثل هذا النظام الضريبي تقع على عاتق البلدان المتوسطة الدخل ذاتها، فقد ارتئي أن بإمكان المانحين الإسهام في ذلك عن طريق تكثيف المساعدة التقنية والدعم المقدم لتعزيز المؤسسات المكلّفة بتحصيل الضرائب وإدارة الميزانية.

(٦) وبينما تبذل البلدان المتوسطة الدخل جهودا من أجل إقامة نظم للحماية الاجتماعية يستفيد منها الجميع، فقد اعتُبر وضع نظم تركز على تلبية احتياجات الفئات الأشد حرمانا بمثابة دعم لتلك الجهود. ومن التجارب الإيجابية في هذا المجال تجربة وضع آليات للحماية ذات حوافز مواتية لإحداث تغيير في الأحوال المعيشية لتلك الفئات، ومنها برامج تقديم المساعدة المشروطة ومن أمثلتها برنامج التنمية البشرية ''فرص'' الذي تطبِّقه المكسيك.

(٧) وقد تظل عملية تعزيز التماسك الاجتماعي غير مكتملة إن لم يتحقق في الوقت ذاته تقدم في مجال النهوض بتمكين المواطنين على الصعيد المحلي وذلك عن طريق النهوض بحقوق الأفراد في مواجهة المؤسسات.

(٨) وأخيرا، أُرتئي أنه من الضروري مراعاة المنظور الجنساني في هذه العملية بأسرها، لا لأن النساء يشكِّلن القسم الأكبر من الفئات المحرومة فحسب، بل لأن انعدام التكافؤ بين الجنسين يعد من الآليات المعززة لانعدام المساواة في المجتمعات.

الجلسة الختامية

في الجلسة الختامية، لاحظ خوسيه أنطونيو أوكامبو أن المناقشات التي دارت خلال المؤتمر لم تؤكد فحسب اتجاه ومضامين التقرير الذي أعدّته المؤسسات الداعية للمؤتمر، بل أكسبتها ثراء. وأشار في هذا الصدد إلى الحاجة إلى أخذ عناصر أخرى في الاعتبار، إلى جانب نصيب الفرد من الدخل، من أجل التوصل إلى تصنيف أفضل للبلدان المتوسطة الدخل على الصعيد الدولي. وأبرز كذلك أهمية اتباع نهج جديد فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية حتى يتسنى، في حالة البلدان المتوسطة الدخل، إدراج معايير جديدة وأشد صرامة للإنجاز. وأشار إضافة إلى ذلك إلى أن المانحين مطالبون بإيلاء المزيد من الاهتمام إلى التباين القائم بين البلدان المتوسطة الدخل، حيث يتعين عليهم تصميم استجابتهم للاحتياجات مستعينين بمؤشر تصنيفي (لا تدريجي) للمساعدة يُراعى فيه الضعف النسبي الذي تعاني منه البلدان. وذكر أيضا أن البلدان المتوسطة الدخل في حاجة إلى زيادة تطوير أسواقها المالية المحلية، وإلى المضي قُدما نحو اكتساب مزايا تنافسية أكثر ديناميكية، والتوسع في تطوير قدراتها التكنولوجية، والاستفادة من الإمكانيات المرتبطة بعملية الهجرة واستخدام حصيلة التحويلات. وتستلزم كل هذه العوامل إعادة النظر في أدوات التعاون الدولي وإعادة تحديد أدوار الأطراف الفاعلة (فمصارف التنمية، على سبيل المثال، يمكن تطويرها لتصبح مصارف استثمارية). وشدد كذلك على آليات تبادل المساعدة بوصفها وسيلة من وسائل الإسهام في تحسين التنمية البشرية، وعلى أهمية برامج التنمية المشتركة بين البلدان المتأثرة بالهجرة. وقدّم في الختام أربع ملاحظات تتعلق بحالة البلدان المتوسطة الدخل وهي: '١' قد يكون تأثر البلدان المتوسطة الدخل بالقواعد المكتوبة – وغير المكتوبة – التي تنظم الأسواق العالمية أشد من تأثرها بالتحويلات المباشرة من الموارد؛ '٢' يجب أن يؤخذ في الحسبان أن البلدان المتوسطة الدخل تعد طرفا من الأطراف المعنية بجدول الأعمال العالمي وأن مساهماتها أساسية في توفير قدر مناسب من المنافع العامة العالمية؛ '٣' من الضروري مراعاة وجود أبعاد متعددة للتعاون الإقليمي حيث يعد ذلك من وسائل تعزيز الدعم المقدم للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، وإرساء نظام للمؤسسات الدولية أكثر اتساقا؛ '٤' من المستصوب التحلل من المفاهيم التقليدية عن التعاون التي تميز بين المتلقي والمانح والانتقال إلى تعزيز هياكل، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشارك فيها البلدان المتوسطة الدخل نفسها في عملية التعاون بما يكفل زيادة فرص تبادل الخبرات، وفقا لتوافق آراء مونتيري.

وفي الختام، ألقت ليري باخين، وزيرة الدولة للتعاون الدولي في إسبانيا، كلمة أعربت فيها عن شكرها لأعضاء الوفود لحضورهم وعملهم المتواصل طوال فترة انعقاد جلسات المؤتمر. ولاحظت أن الثراء الذي تميزت به المناقشات كان تعبيرا عن الاهتمام الذي

يوليه المجتمع الدولي لهذا الموضوع. وأشارت إلى أهمية التقرير الذي أعدّ من أجل هذا المؤتمر، كدليل أوّلي للبحث في سبل التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وأكدت أيضا التزام الحكومة الإسبانية بدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تطوير نهج وأساليب لتنفيذ التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، وذلك بالتشاور مع البلدان المعنية نفسها. وفي هذا الصدد، أعلنت عن مؤتمر جديد يُعقد في الخريف المقبل برعاية حكومة السلفادور لمواصلة عملية تحليل وتحديد الاستجابات الدولية.

الاستنتاجات

عقد هذا المؤتمر انطلاقا من افتراضين اثنين: أولهما أن التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل يستلزم تضافر الجهود على الصعيد الدولي وإقامة حوار بناء تشارك فيه البلدان المتوسطة الدخل مشاركة نشطة وبارزة. وتقع على عاتق المانحين ومتلقي المساعدة على حد سواء مهمة وضع إطار مفاهيمي يوضح مبررات التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، وتحديد أهم مضامين هذا التعاون وأدواته. أما الافتراض الثاني فهو أنه، إذا أُريد لهذا العمل أن يؤتي ثماره، فمن الضروري وضع الأسس للبحث والحوار في إطار مجهود تحليلي جاد يسهم في تشخيص حالة البلدان المتوسطة الدخل تشخيصا واضحا، وفي القيام بناء على ذلك بتصميم الاستجابة الأكثر ملاءمة لكل حالة على حدة. وتُعتبر دقة التحليل عنصرا ضروريا لكل عملية صياغة سياسات يُتوخى لها النجاح. وبناء على ذلك، طلبت المؤسسات التي شاركت في رعاية هذا المؤتمر إجراء دراسة موسّعة عن الموضوع، وأعدت تقريرا ليكون بمثابة نقطة انطلاق يُستهل بها الحوار. وجاءت مداخلات المشاركين في المؤتمر داعمة للتقرير ومثرية له.

وبرزت في النقاش الذي دار خلال المؤتمر ١٠ نقاط تُعرض فيما يلي بوصفها الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

١ - أولا، أكد أعضاء الوفود، ومنهم عدد لا بأس به من الوزراء ونواب الوزراء، في الكلمات التي ألقوها أن الدعوة إلى عقد المؤتمر جاءت في الوقت المناسب. وسادت بين الوفود القناعة بأن المجتمع الدولي لم ينجح حتى الآن في القيام على نحو واف بتحديد مبررات التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل واتجاهاته ومضامينه. وتجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة لإرساء نهج لتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا لم تصاحبها جهود مثيلة تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المتوسطة الدخلة. وأبرز المؤتمر ضرورة معالجة هذا القصور، لا سيما إذا أُريد إيجاد نظام للتعاون يتسم بالاتساق والكفاءة تعتمده البلدان في جهودها الإنمائية ويدعم الإنجازات التي تحققها على طريقها صوب تحقيق التقدم.

٢ - ومع ذلك، فإن عقد المؤتمر ليس إلا بداية لعملية ينبغي أن تتواصل. ورغم أن المواضيع الأساسية ومجالات العمل الاستراتيجية قد تحددت بالفعل، فإن الأفكار التي طُرحت أثناء جلسات العمل تبعث على الاعتقاد بأن هناك حاجة إلى دراسة الاستجابات الأكثر ملاءمة لكل حالة من الحالات بمزيد من الأناة والتعمق. وأحد المجالات ذات الأولوية هو تحديد الأدوات الفعالة لمكافحة الفقر في البلدان المتوسطة الدخل، وهو أمر من شأنه تيسير اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الوطنية وبالتعاون الدولي على حد سواء. وربما يكون من الضروري، في إطار مواصلة العمل التعاوني، أن يجري في اجتماع مقبل تحديد المشاكل موضع التحليل على نحو أكثر وضوحا.

٣ - يوجد من الأسباب ما يبرر إيلاء المجتمع الدولي اهتماما أكبر للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وتستند هذه الأسباب في المقام الأول إلى وجود مجموعات كبيرة من السكان الذين يعانون من الفقر في تلك البلدان، حيث يعيش في البلدان المتوسطة الدخل، وفقا للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر من ٤٠ في المائة من السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين يوميا. إضافة إلى ذلك، فإن التعاون الدولي ضروري لتفادي حدوث انتكاسات مكلِّفة في الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تلك البلدان في مسارها الإنمائي، بسبب مواطن الضعف الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل. وكذلك تدعم خيار التعاون الدولي الإسهامات الحاسمة التي تقدمها تلك البلدان في إطار النظام العالمي من خلال توفير المنافع العامة (أو منع حدوث الأضرار العامة المحتملة) الإقليمية أو العالمية، أو من خلال قدرتها على تحفيز مسار النمو في محيطها الإقليمي، أو عن طريق الإسهامات التي يمكن أن تقدمها لتحقيق الاستقرار والحكم الرشيد والتقدم في جميع أنحاء المعمورة. وأخيرا، يستلزم التعاون مع تلك المجموعة من البلدان إرساء نظام للتعاون متسق يعزز الحوافز المواتية لتحقيق الأهداف الإنمائية على الصعيد العالمي.

٤ - تتسم البلدان المتوسطة الدخل بشدة التباين فيما بينها. وليس من قبيل الصدفة أن يكون السبيل إلى تعريف تلك المجموعة من البلدان استبعاد غيرها: فليس لها أن توضع في مصاف البلدان الأكثر فقرا ولا الأكثر ثراء في العالم. ويبرز التنوع الشديد، فيما بينها، حيث تصطف معا بلدان ذات مساحات وسمات وقدرات متفاوتة تفاوتا شديدا، وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم وجود تشخيص واحد ينطبق عليها كافة ولا سبل علاج موحدة. ففي مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، توجد ٥ بلدان تقريبا يتجاوز عدد سكانها المائة مليون نسمة، في حين أن ٣٣ بلدا آخر يقل عدد سكانه عن المليوني نسمة؛ ويتفاوت فيها نصيب الفرد من الدخل تفاوتا شديدا حيث تراوح في عام ٢٠٠٣ بين ٧٦٦ و ٣٨٥ ٩ دولارا؛ وتوجد بلدان يقارب العمر المتوقع للفرد فيها الـ ٧٥ عاما وأخرى لا يتجاوز فيها

الـ ٥٠ عاما؛ وثمة بلدان ليست سوى جزر صغيرة (٢٧ منها عبارة عن أرخبيل) وأخرى لها مساحات القارات؛ وبعضها غني بالموارد الطبيعية والبعض الآخر يجابه ظروفا جغرافية غير مواتية. ويتحتم، نتيجة لهذا التنوع، العمل على تحديد أكثر دقة لسمات هذه المجموعة الكبيرة والمتباينة من البلدان بحيث يتسنى توجيه الإجراءات التي يقوم بها المانحون توجيها أكثر دقة. وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري مراعاة عوامل تتجاوز مجرد الإشارة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥ - خامسا، يبدو أن هناك مجالات يمكن الاسترشاد بها في الكثير من ميادين التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل بالرغم من هذا التنوع الذي تتسم به. وتتعلق هذه المجالات كلها بمواطن ضعف تعاني منها تلك البلدان بشكل خاص، وهي:

- أولا، الصعوبات التي تواجه إرساء الحكم الديمقراطي وتعزيز المؤسسات ذات الكفاءة والمصداقية، وهو ما ينطوي على تحسين مستويات التماسك الاجتماعي داخل البلد. ولتحقيق هذين الهدفين، من المهم وضع اتفاق ضريبي في البلدان من شأنه أن يزوِّد الدولة بالموارد الكافية لتوفير المنافع العامة لأفراد المجتمع وأن يكفل مستويات كافية من المساواة فيها؛

- ثانيا، الصعوبات التي تواجه إحراز تقدم في عملية النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية بشكل أكثر استقرارا؛ وهو ما يستلزم بالضرورة إدخال تغييرات مصاحبة في الهيكل المالي الدولي، إلى جانب تطوير وترسيخ الأسواق المالية الوطنية أيضا. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن يتسع المجال في تلك البلدان لوضع سياسة للاقتصاد الكلي مناوئة للتقلبات الاقتصادية؛

- وأخيرا، الصعوبات التي تواجه إدخال التخصص في الإنتاج وفي التجارة في المجالات ذات معدلات الإنتاج الأعلى لتمكينها من وضع ديناميكية لاكتساب القدرات التكنولوجية ومن تعزيز القدرة التنافسية المستدامة للبلدان.

وإلى جانب هذه العوامل، تعد تيارات الهجرة الكبيرة سمة أخرى من سمات البلدان المتوسطة الدخل، مما يدعو إلى السعي إلى إيجاد صيغ للاستفادة بشكل أفضل من حصيلة التحويلات في تحقيق التنمية.

٦ - ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية دائما مصدرا ثانويا من مصادر التمويل الدولي في الكثير من البلدان المتوسطة الدخل. وستكون هناك سبل أخرى على جانب أكبر من الأهمية تكفل توفير الموارد اللازمة لأغراض التنمية، منها على سبيل المثال ما يرتبط بالتجارة أو نقل التكنولوجيا أو الاستثمار المباشر أو النفاذ إلى أسواق رؤوس الأموال الخاصة. وفي سياق

أعم، قد تزيد أهمية آليات أخرى في آليات ميدان التعاون الدولي الواسع على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية نفسها. ولذلك، فإذا كان إحراز تقدم في مجال اتساق السياسات في البلدان المتقدمة النمو أمرا ذا أهمية بالنسبة للبلدان كافة، فإنه يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل.

٧ - تمتلك البلدان المتوسطة الدخل خبرات وقدرات قد تكون نافعة للغاية في إحراز التقدم في بلدان أخرى ذات مستوى نمو مماثل أو أدنى. ولذلك، فإن الدعم النشط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق وضع صيغ للتعاون أفقية وثلاثية الطرف، يعد في هذه الحالة أحد أهم السبل الواعدة في مجال التعاون الدولي. ويعتبر تقديم الدعم لعمليات التعاون الإقليمي في ميادين الحوار المتعلق بالاقتصاد الكلي أو التعاون المالي أو المساعدة التقنية أمرا ذا أهمية حاسمة لإحراز التقدم في البلدان المتوسطة الدخل. وسيتسنى عن طريق ذلك أيضا إعادة النظر في نظام التعاون الإنمائي بحيث يتم التخلي عن هيكل يتسم بالثنائية الشديدة ويميِّز بشكل جذري بين المانح والمتلقي والتحول إلى نظام يجري فيه إشراك البلدان تدريجيا في مهام التعاون، وإن كانت هي نفسها لا تزال تتلقى المساعدة.

٨ - بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، يتساوي في الأهمية مع العمل الثنائي تغيير الأطر التنظيمية الدولية التي تخضع لها البلدان. ولذلك، ينبغي أن يكون أحد سبل تعزيز التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل تشجيع إحداث تغييرات في الأطر التنظيمية في مجالات التجارة والمالية ونقل التكنولوجيا بحيث تتيح تلك النظم الدولية قدرا أكبر من الفرص للبلدان النامية. وتتعدد الصعوبات التي يضعها النظام الدولي على طريق هذه البلدان في سعيها إلى التوحيد المستدام لجهودها الإنمائية، مما يجعل العمل على إزالة تلك العوائق أمرا ضروريا. وللتشجيع على إحداث هذه التغييرات، من المهم أن تتمتع البلدان المتوسطة الدخل بقدر أكبر من التمثيل في هيئات إدارة المؤسسات المتعددة الأطراف.

٩ - ونظرا لكون البلدان المتوسطة الدخل تحتاج إلى تقييمات وترتيبات للتعاون تختلف عن تلك المنطبقة على البلدان الأكثر فقرا، فقد تتباين أيضا مجموعة أدوات التعاون اللازمة لها. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي يبذلها البنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تكييف المقترحات مع حقيقة الأوضاع في البلدان المتوسطة الدخل تلقى الترحاب الشديد. وبتعبير أدق، قد لا تكون أدوات التعاون الأكثر شمولا وتدخلا، مثل استراتيجيات الحد من الفقر، هي أفضل أشكال الاستجابة للاحتياجات في العديد من تلك البلدان. وقد يكون من الأصوب العمل بطريقة أكثر مرونة وتركيزا، عن طريق فتح

باب الحوار القائم على مبدأ تولي العناصر الوطنية زمام الأمور، وهو المبدأ الذي يجب أن يستند إليه مفهوم المساعدة.

١٠ - وأخيرا، فإن كفالة تحول جدول أعمال المجتمع الدولي للتنمية إلى حقيقة، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، يقع على عاتق الجميع. ومع ذلك، فقد يكون من الممكن أن يتجاوز العمل في البلدان المتوسطة الدخل حدود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأسباب منها أن مستوى التقدم المحرز فيها يفرض عليها العمل وفق جدول أعمال للتنمية أكثر تعقيدا وطموحا، وهو ما أعربت عنه وفود عدة. وينبغي أن يكون مجتمع المانحين على وعي بهذا الأمر وأن يضع معايير واضحة لتخصيص المساعدة وتقديم الدعم الدولي للبلدان المتوسطة الدخل، يُراعى فيها مستوى التقدم الذي تحرزه البلدان في مختلف المجالات التي تشملها جداول أعمالها.